

أثر الأداء المالي لشركات إعادة التأمين وشركات إعادة التكافل في تغطية المخاطر الصناعية

د. عيلان وفاء، جامعة سطيف 1

تاريخ الإرسال: 2018/06/15

تاريخ القبول: 2018/09/12

تاريخ النشر: 2018/12/31

ملخص

يُعد قطاع التأمين من القطاعات الخدمية ذات الأهمية المعبرة على مستوى الاقتصاد الوطني والعالمي على حد سواء، إذ لا توجد دولة من دول العالم لا يوجد بها نوع من أنواعه؛ بحيث يُسهم في جمع رؤوس الأموال باعتباره وسيلة من وسائل الائتمان، وإعادة تكوين رأس المال الضائع، إضافة إلى توفير الأمان للأفراد والمؤسسات.

الكلمات الدالة: الأداء المالي، التأمين، التكافل، المخاطر الصناعية

Abstract :

The insurance sector is one of the service sectors of great importance at the level of the national and global economy, as there is no country in the world that does not have any of its types. So that it contributes to raising capital as a means of credit, rebuilding lost capital, in addition to providing security for individuals and institutions.

Key words: financial performance, insurance, takaful, industrial risk

تمهيد

يشهد سوق التأمين التكافلي بالدول العربية والإسلامية تطوراً ملحوظاً؛ حيث أظهرت تقارير متخصصة طُرحت وصول حجم سوق التأمين التكافلي إلى 44 مليار دولار عام 2017؛ وبناءً على ذلك توجهت أكبر الشركات التأمينية نحو التأمين التكافلي؛ وذلك إما بإنشاء شركات تأمينية تكافلية، أو بتحويل فروع تجارية للعمل التأميني التكافلي لاقتناص أكبر حصة تأمينية في سوق التأمين التكافلي.

وتعتبر إعادة التكافل أهم تقنية لمشاركة شركات التأمين التكافلي في تحمل المخاطر؛ من خلال دورها في ضمان دخل لهذه الشركات من العوائد المحققة سواء خلال إدارتها أو استثمارها لصندوق إعادة التكافل، وهذا ما يُسهم في حماية مراكزها المالية من التعرض لخطر العجز والإفلاس؛ وذلك وفقاً لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، إضافة للكفاءة الإدارية، واعتمادها على التقنيات المتطورة سواء في تقدير حجم المخاطر أو التنبؤ بها، ولأجل هذا فإن العقود التي

تُبرمها هذه الشركات تتفق وطبيعة كل خطر، وهذا لتفادي الاختلال على مستوى ميزانيتها أو عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها، ولهذا الغرض عرفت صناعة إعادة التكافل تطورا ملحوظا؛ من خلال ظهور العديد من شركات إعادة التكافل المتخصصة في السنوات الأخيرة، إضافة لنوافذ أنشأتها كبريات شركات إعادة التأمين الدولية.

كما تعمل تقنية إعادة التأمين على توزيع، وتفتيت المخاطر الكبيرة التي تفوق القدرة المالية لشركة التأمين؛ حيث أنه مهما توفرت لشركات التأمين المباشرة الخبرة التأمينية في دراسة وتحديد، وتعويض المخاطر ذات التأثير الموسع على الاقتصاد؛ فإن قدرتها المالية غير كافية لمواجهة التزامات التغطية عن هذه المخاطر؛ مما يؤثر على نشاطها التأميني، وعلى سمعتها في تغطية المطالبات المستحقة؛ وذلك نتيجة لصغر حجم شركات التأمين مقارنة بشركات إعادة التأمين، إضافة إلى تخصص شركات إعادة التأمين في تغطية المخاطر كبيرة الحجم.

وتعتمد شركات إعادة التأمين وشركات إعادة التكافل على مؤشرات لتقييم أدائها المالي، وتحسين السمعة المالية العامة للشركة؛ من خلال مؤشرات التوازن المالي، والنسب المالية؛ لتوفير التغطية للمخاطر الصناعية، وضمان الخدمة الجيدة للشركات المتنازلة؛ وذلك من خلال سرعة تسوية التعويضات، الاهتمام بعمليات الاكتتاب وإعادة التأمين، التسويق، وتنويع الاستثمارات

إشكالية الدراسة:

يؤدي تركّز قيم وحدات الخطر - نتيجة التّركز المالي والسكاني - إلى التعارض مع الأسس الفنية التي يقوم عليها الخطر، حيث أن قبول التأمين على المشروعات الكبرى سيُعرض الحالة المالية لشركات التأمين للخطر، فحفاظا على استمرارية هذه الشركات ظهرت الحاجة إلى أطراف تقوم بتوزيع عبء المخاطر معها، وتُسهم في حماية مراكزها المالية من التعرّض لمخاطر العجز، والإفلاس خاصة في ظل تطبيق قانون الأعداد الكبيرة؛ حيث ظهرت شركات إعادة التأمين، وشركات إعادة التكافل لتخفيض نسبة المخاطرة التي تتعرض لها الشركات التأمينية؛ نتيجة زيادة حجم التعويضات، وذلك من أجل الحصول على الدعم المالي، والخبرة التقنية المتطورة المستخدمة لتقييم حجم المخاطر بشركات الإعادة.

ويتم تحويل المخاطر الكبيرة إلى شركات إعادة التأمين، وشركات إعادة التكافل كمخاطر الصناعية ذات التركز الكبير، والنتائج الكارثية؛ مع الأخذ في الاعتبار مجموعة من المعايير لاختيار نوع

الشركة التي تغطي المخاطر الصناعية من خبرة، ملاءة مالية، تصنيف دولي، توزيع نسب الإعادة، تنوع المنطقة الجغرافية للمعيد، تحديد الحدود المطلوبة للاتفاقيات.

والإشكال المطروح للدراسة هو:

كيف يؤثر الأداء المالي لشركات إعادة التأمين، وشركات إعادة التكافل في تغطية المخاطر الصناعية؟

من التساؤل الرئيس تدرج التساؤلات الفرعية الآتية:

✓ فيما تتمثل تقنيات إعادة التأمين وإعادة التكافل التي توفر التغطية الكفأة للمخاطر الصناعية؟

✓ كيف تصنف المخاطر الصناعية القابلة للتأمين؟

✓ كيف يؤدي تقييم الأداء المالي لشركات إعادة التأمين، وشركات إعادة التكافل إلى توفير التغطية للمخاطر الصناعية؟

✓ كيف تختلف تقنية إعادة التأمين عن تقنية إعادة التكافل؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق النقاط التالية:

- ✓ تقديم المخاطر الصناعية التي تؤثر على الملاءة المالية لشركات التأمين المباشرة؛
- ✓ توضيح تقنيات تنظيم الملاءة المالية لشركات إعادة التأمين وشركات إعادة التكافل؛
- ✓ توضيح أهم المؤشرات المستعملة في تقييم الأداء المالي لشركات الإعادة؛
- ✓ توضيح تأثير تقييم الأداء المالي لشركات الإعادة في تغطية خطر الحريق الصناعي؛
- ✓ تقديم مقارنة تقنية، ومالية بين نشاط إعادة التأمين ونشاط إعادة التكافل؛

الدراسات السابقة:

✓ دراسة برعي عثمان الشريف عبد العزيز: "تقويم أثر إعادة التأمين على إدارة الأخطار المكتتبة لدى شركات التأمين المباشر: دراسة تطبيقية على شركة التأمين الإسلامية في السودان للفترة (2005-2014)"، أطروحة دكتوراه بجامعة الرباط الوطني، السودان، 2016: تطرقت الدراسة إلى تحديد أثر إعادة التأمين على إدارة الأخطار المكتتبة بشركات التأمين المباشرة؛ من خلال دراسة وتحليل الأقساط والمطالبات، ومعدلات الخسائر بالشركة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعمل إعادة التأمين على تقليل معدلات الخسارة بشركات التأمين المباشرة؛
- تعمل إعادة التأمين على زيادة الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين المباشرة؛

- تعمل إعادة التأمين على حماية المركز المالي لشركات التأمين المباشرة، في حالة الخسائر الكبيرة.
- ✓ دراسة بالي حمزة: "إدارة الأخطار الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: تشخيص لواقع التأمين في الجزائر-دراسة حالة مركب تمبيع الغاز بسكيكدة-"، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس-الجزائر-2015، تطرقت الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة إدارة الأخطار الصناعية في حماية المحيط، لتحقيق التنمية المستدامة؛ عن طريق آلية التأمين، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- غياب فلسفة إدارة المخاطر لدى أغلب موظفي مركب تمبيع الغاز بسكيكدة؛ مما أثر في حدوث الكارثة الصناعية الأعنف منذ الاستقلال بالمركب سنة 2004؛
- تميز نشاط تأمين الأخطار الصناعية بتذبذب حافظته؛ بحيث يؤدي فقدان عقد إلى انخفاض حساس على مستوى الإنتاج؛
- الافتقار إلى المتخصصين في تسوية التعويضات، وتصليح الأضرار التي تحصل للمشاريع الصناعية؛ بحيث يُعتمد في تسويتها على الخبرة الأجنبية.
- ✓ عبد الإله حسن عبد الرحيم البصري: "أهمية وبدائل عقد إعادة التأمين في شركات التأمين التكافلي-دراسة حالة سوق التأمين السوداني- للفترة (1995-2006)"، رسالة ماجستير بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2007: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- في ظل قيام شركات إعادة التأمين التكافلي، أو المجمعات بين شركات التأمين التكافلي، تبقى إعادة التأمين الضمانة الحقيقية لشركات التأمين التكافلي؛
- توزيع المخاطر بين شركات التأمين التكافلي يغطي جزء من العجز الناتج عن محدودية استيعاب شركات إعادة التأمين التكافلي، ويقلل الطلب لدى شركات إعادة التأمين.
- وسيتيم من خلال دراسة أثر الأداء المالي لشركات إعادة التأمين وشركات إعادة التكافل في تغطية المخاطر الصناعية؛ التطرق إلى أهم التقنيات المطبقة في إعادة التأمين، وإعادة التكافل، بالإضافة إلى فهم المخاطر الصناعية، وطرق معالجتها؛ حيث تعد تقنية إعادة التأمين حل للحد من الخسائر الكارثية الناتجة عن حدوث الخطر الصناعي، مع تقييم الأداء المالي للشركة المركزية لإعادة التأمين، وشركة رأس المال الآسيوي لإعادة التكافل، لتحديد أثر الصحة المالية للشركتين في تغطية خطر الحريق الصناعي؛ من أجل تحديد نقاط الاختلاف والتوافق بين نشاط إعادة التأمين، ونشاط إعادة التكافل.

نتائج الدراسة:

من خلال دراسة وتحليل موضوع "أثر الأداء المالي لشركات إعادة التأمين وشركات إعادة التكافل في تغطية المخاطر الصناعية-دراسة مقارنة بين الشركة المركزية لإعادة التأمين بالجزائر (CCR)، وشركة رأس المال الآسيوي لإعادة التكافل بالجزيرة (ACR)"، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج على المستوى النظري والتطبيقي، كما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة النظرية.

- في إطار البحث النظري الذي اشتمل على فصلين للدراسة؛ تم التوصل إلى النتائج التالية:
1. تعد إعادة التأمين تقنية لتسيير مخاطر شركات التأمين التي تفوق قدرتها الاستيعابية وملاءمتها المالية في التغطية؛ حيث أن نقص الخبرة التأمينية على المخاطر كبيرة الحجم، وكارثية النتائج؛ يؤثر على تقنيات دراسة وتسديد المطالبات عن المخاطر المؤمنة؛ مما يؤثر على النشاط التأميني والاقتصادي، إضافة إلى نقص الخبرة الاكتوارية المتعلقة بتحديد تسعيرة للمخاطر؛ بما يضمن التغطية اللازمة في أي وقت لتحقيق الخطر؛
 2. تنحصر العلاقة في شركات إعادة التأمين مع الشركات المتنازلة؛ من حيث قبول الأقساط، وتسديد التعويضات؛ وذلك دون وجود لعلاقة تأمينية أو إدارية تربط شركة إعادة التأمين بالمؤمن لهم؛
 3. تعمل شركات إعادة التأمين بمجموعة من الوظائف لتطوير نشاط الإعادة، وزيادة الخبرة في تغطية المخاطر الصناعية؛ من خلال وظيفة الإنتاج التي تعتمد على طبيعة برامج إعادة التأمين المتوفرة بالشركة، والتغطية التي توفرها لمختلف المخاطر، إضافة إلى وظيفة الاكتتاب وانتقاء المخاطر؛ حيث أن فشل السياسة الإكتتابية بشركة إعادة التأمين يعرضها للعجز المالي، كما تقوم بوظيفة تسعير قسط الخطر المقبول للإعادة، وإدارة التعويضات، كما تعد وظيفة الاستثمار والتمويل بشركة إعادة التأمين من أهم الوظائف التي تضمن تحقيق فوائض عن العملية التأمينية، وتتم كل هذه الوظائف وأعمال شركة إعادة التأمين عن طريق وظيفة المحاسبة ومسك الدفاتر المحاسبية؛
 4. تعمل شركات إعادة التأمين على تحقيق أهمية معتبرة على مستوى الشركات المتنازلة؛ وذلك من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية للشركات المتنازلة في قبول المخاطر، وتقليل مخصص الأقساط غير المكتسبة، وتقديم الحماية ضد الخسائر المعتبرة، كما تحقق الكفاءة الإنتاجية؛ من خلال توسيع المشاريع الاقتصادية، وبما يوسع نطاق الائتمان، كما تحقق تمويل خطط التنمية الاقتصادية على مستوى اقتصاد الدول النامية؛
 5. تهدف شركات إعادة التأمين إلى تخفيض حجم الخسائر التي تتعرض لها شركات التأمين المتنازلة؛ لإتاحة الفرصة للشركات المتنازلة لاكتساب خبرة إعادة التأمين؛ من حيث فحص وقبول المخاطر،

- كما تهدف إلى تجاوز السوق الوطنية إلى الأسواق العالمية، وتنويع المحافظ التأمينية؛ بما يُحسن من الملاءة المالية للشركات المتنازلة؛
6. تتنوع تقنيات إعادة التأمين من الناحية القانونية إلى إعادة التأمين الاختيارية، إعادة التأمين الإجبارية؛ إعادة التأمين الاختيارية-الإجبارية، مجمعات إعادة التأمين، والإسنادات الإلزامية، كما تتنوع من الناحية التقنية إلى إعادة التأمين النسبية، وغير النسبية؛
7. تعد شركات إعادة التكافل مؤسسات مالية تقدم خدمات إعادة التكافل لشركات التكافل، وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ووفق تقنيات إعادة التكافل النسبية وغير النسبية، كما تعمل على وجود صندوقين مستقلين ماليًا؛ من خلال صندوق إعادة التكافل، وصندوق المساهمين المسؤول عن إدارة صندوق إعادة التكافل على أساس الوكالة الخالصة، الوكالة المضاربة في إدارة واستثمار اشتراكات إعادة التكافل، وعن طريق صيغة الوديعة؛
8. تنتج النشاطات الصناعية مجموعة من المخاطر الصناعية التي يؤدي عدم تغطية كوارثها إلى التوقف عن النشاط؛ بما يؤثر على حجم المعاملات الاقتصادية للبلد، وتتنوع المخاطر الصناعية إلى خطر الحريق، خطر الانفجار، المخاطر الإشعاعية؛ بحيث توجد مجموعة من التقنيات لإدارة المخاطر الصناعية على مستوى النشاط الصناعي؛ وذلك من خلال السيطرة على المخاطر من المصدر، الوقاية منها، تخطيط المواقع، الاستعداد لحالة الطوارئ؛
9. كما يعد تحويل الخطر الصناعي من تقنيات إدارته على مستوى المشاريع الصناعية؛ وذلك من خلال تأمينه، وإعادة التأمين عليه بشركات إعادة؛ لضمان السير الحسن للنشاط الصناعي؛
10. يستخدم الأداء المالي لقياس الصحة المالية للشركة المعيدة خلال فترة زمنية معينة، وتحدد الملاءة المالية لشركات إعادة بمدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها عن المخاطر المعاد التأمين عليها، كما تتأثر الملاءة المالية بشركات إعادة بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، ومنها رأس مال الشركة ومدى تناسبه مع حجم النشاط، مبالغ احتياطات رأس المال، ربح الاكتتاب والاستثمار؛
11. يعد إطار الملاءة 2 أكثر اقتصادية؛ بحيث يعمل لحساب شرط رأس المال بالأنموذج المعياري، الذي يسمح بمعرفة الأنماذج الداخلية المتطورة بشركات إعادة، كما يسمح بمعرفة آثار التنوع؛ من حيث الحجم، الخطوط المختلفة للنشاط، والتي تعد فرصًا لنشاط التأمين وإعادة التأمين؛
12. وفقًا للملاءة 2؛ تعمل إعادة التأمين على تخفيض هامش الملاءة المطلوب؛ من خلال تحسين تنويع المخاطر، كما تقدم الملاءة 2 لإعادة التأمين إمكانيات جديدة للسيطرة على آثار إعادة التأمين على إدارة المخاطر؛

13. يعتمد تنظيم الملاءة المالية بشركات إعادة التكافل على الخصائص المميزة لها؛ حيث تقع مسؤولية الملاءة المالية بصندوق إعادة التكافل على المشتركين، ومنه فالحسائر المالية من العملية الاكتتابية أو الاستثمارية تتحملها صناديق إعادة التكافل؛

14. في حالة منح صندوق المساهمين لصندوق إعادة التكافل قرضا حسنا؛ نتيجة للعجز المحقق بصندوق إعادة التكافل، يجب أن يتم تحديد القيمة التي تسمح بتخفيف الأعباء، لتمكين صندوق إعادة التكافل من تغطية متطلباته؛

15. يتم تقييم الأداء المالي بشركات الإعادة؛ من خلال مؤشرات التوازن المالي، التي تبين مدى قدرة شركات الإعادة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل؛ من خلال حجم السيولة المتوفرة لديها، إضافة إلى النسب المالية التي تبين مدى قدرة شركة الإعادة على تحقيق أكبر حصة تنازل من الشركات التأمينية؛ من خلال ما تحققه من معدلات الربحية، السيولة، المردودية، الملاءة مالية، النشاط والهيكل المالية.

ثانيا: نتائج الدراسة من الناحية التطبيقية.

تبين من خلال دراسة تأثير الأداء المالي على تغطية خطر الحريق الصناعي بالشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)، وشركة رأس المال الآسيوي لإعادة التكافل (ACR)، مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

1. تعد الشركة المركزية لإعادة التأمين قائدة صناعة إعادة التأمين بالجزائر؛ وذلك نتيجة لاحتكار لسوق الإعادة لفترة زمنية طويلة؛ مما أكسبها الخبرة التأمينية والمالية في تغطية المخاطر الصناعية؛ حيث تقدم مجموعة من الخدمات التي تتوافق مع درجة خطورة النشاط الصناعي، ومتطلبات السوق التأميني، كما ترتفع معدلات قبولها على المستوى الوطني والدولي، كما تقوم بإعادة الإسناد على المستوى الدولي؛

2. ارتفاع مبالغ رأس المال العامل الصافي الإجمالي بالشركة المركزية لإعادة التأمين خلال الفترة (CCR)؛ نتيجة لارتفاع مبالغ الخصوم المتداولة، من خلال ارتفاع حجم القبول، وارتفاع صافي المطالبات؛ حيث حققت الشركة أقصى ارتفاع في هذه المبالغ سنة 2015؛ مما يوضح العلاقة الطردية بالشركة بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي، واحتياجات رأس المال العامل؛ ونتيجة كذلك لارتفاع مبالغ الخدمات الخارجية، ومبالغ الضرائب والرسوم؛ مما يحتم على الشركة اعتماد استراتيجيات تعيد النظر في توظيف عناصر الميزانية، وزيادة مبالغ الموارد الثابتة؛

3. كما أدى ارتفاع مبالغ رأس المال العامل الصافي الإجمالي، واحتياجات رأس المال العامل إلى احتفاظ الشركة المركزية لإعادة التأمين بمبالغ معتبرة من السيولة؛ مما يستوجب ضرورة اتخاذ قرارات تحسن من توفير السيولة في وقتها؛ من خلال سياسات استثمارية تضمن ذلك؛

4. يتضح بالشركة المركزية لإعادة التأمين تأثير مبالغ السيولة المرتفعة على انخفاض معدلات المردودية، والربحية، والنشاط بالشركة؛ مما يؤثر على حجم الأقساط؛ وبالتالي حجم التعويضات عن خطر الحريق الصناعي؛
5. ارتفاع حجم الأقساط؛ من خلال ارتفاع حجم الاكتتاب؛ أدى إلى ارتفاع هامش الملاءة المالية، ومعدلات الملاءة المالية بالشركة المركزية لإعادة التأمين سنة 2015؛ مما أثر إيجاباً على تغطية الخطر، كما يجب على الشركة تطبيق سياسة التحكم في التكاليف؛
6. تقدم شركة رأس المال الآسيوي لإعادة التكافل () بماليزيا، مجموعة من المنتجات التأمينية التي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية؛ من خلال صندوق إعادة التكافل المملوك للشركات التكافلية المتنازلة؛ حيث يتمتع بالذمة المالية المستقلة، وصندوق المساهمين الذي يقوم بإدارة واستثمار الاشتراكات المتنازل عنها بصيغة الوكالة، والمضاربة؛
7. تتركز أعمال شركة رأس المال الآسيوي لإعادة التكافل ب 17 دولة بقارة آسيا؛ مما بين ارتفاع حجم الاشتراكات المكتتبه على المستوى المحلي خلال السنوات 2012-2013-2014 على التوالي، كما حققت الشركة سنة 2011 أعلى ارتفاع في حجم رقم الأعمال القاري، مع انخفاض حجم الاشتراكات المتنازل عنها من دولة البحري؛ وذلك نتيجة لوجود شركة أخرى ممثلة لمجموعة رأس المال الآسيوي لإعادة التكافل بدولة البحرين، ممثلة في شركة رأس المال الآسيوي لإعادة التكافل بالشرق الأوسط؛
8. توفرت شركة رأس المال الآسيوي لإعادة التكافل على سيولة معتبرة، تعد مجمدة في خزنتها الصافية؛ وذلك نتيجة لارتفاع مبالغ رأس المال العامل الصافي الإجمالي، واحتياجات رأس المال العامل؛ مما يلزم الشركة دراسة الاستراتيجيات المناسبة لإعادة تحريك التيار النقدي، وبما يضمن ارتفاع حجم الاشتراكات، وإمكانية الوفاء بالتزامات؛
9. حققت شركة رأس المال الآسيوي لإعادة التكافل معدلات عجز سنة 2011-2012؛ من خلال عجز صندوق إعادة التكافل؛ نتيجة لنقص الخبرة في تحديد تقنيات تسعير خطر الحريق الصناعي بالشركة، ونتيجة لحدثة نشاط إعادة التكافل بالشركة، وعلى المستوى العالمي، أدى إلى تقسيم صندوق المساهمين لقرض حسن للشركة يسد من الفوائض المستقبلية المتحققة؛
10. اتضحت العلاقة العكسية بالشركة بين مكونات رأس المال العامل الصافي الإجمالي، وحجم الاشتراكات؛ حيث انخفضت مبالغ الاشتراكات، وارتفعت مبالغ المطالبات؛ مما يحتم على الشركة إعادة تسعير اشتراكات إعادة التكافل؛

11. اعتماد شركة رأس المال الآسيوي على التوظيفات ثابتة العائد، ومنخفضة المخاطرة، أثر على معدلات النسب المالية بها؛ مما أثر على انخفاض حجم الاشتراكات والتعويضات عن خطر الحريق الصناعي؛

12. لا تختلف الشركة المركزية لإعادة التأمين عن شركة رأس المال الآسيوي من حيث أطراف العلاقة التعاقدية، والأهمية والأهداف التي تُحقق على مستوى الشركات المتنازلة، وعلى مستوى الاقتصاد ككل، كما توفر المنتجات التأمينية نفسها؛

13. تختلف الشركة المركزية لإعادة التأمين عن شركة رأس المال الآسيوي لإعادة التكافل من الجانب التقني؛ وذلك من خلال تكوين الشركة، طريقة نقل الخطر، طبيعة العلاقات التعاقدية، نوعية الاستثمارات، مصادر القانون؛

14. أدت الخبرة المنخفضة بشركة رأس المال الآسيوي لإعادة التكافل، وذلك لحداثة تأسيسها، مقارنة بالشركة المركزية لإعادة التأمين؛ إلى انخفاض مستوى الأداء المالي بها؛ مما أثر على حجم التنازل، ومبالغ التعويضات عن خطر الصناعي. التوصيات:

من خلال ما تم دراسته، تُطرح التوصيات التالية:

1. أهمية دور الدولة في توجيه استثمارات شركات إعادة؛ حيث أن جزءاً من عمليات الاستثمار يكون إلزامياً بنسب معينة في بعض المجالات، ولا يُسمح بتجاوز نسب محددة في بعض المجالات الأخرى؛ وذلك ضمن خطة اقتصادية قومية، وبهدف المحافظة على توازن الدورة الاقتصادية في كافة القطاعات، وبالرغم من كافة السياسات الاستثمارية التي تنتهجها شركات إعادة للمحافظة على نسب السيولة، والربحية، وتجنب المخاطرة؛ فقد تحدثت عوامل خارجية تتأثر بها كالتطورات المالية المفاجئة في الأسواق المالية، أو التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات، أو التقلبات في أسعار العقارات والرهونات؛ نتيجة التقلبات في العرض والطلب، وتنحصر مشكلة شركات إعادة التي تتعرض لمثل هذه الهزات المالية في مقدرتها على سرعة تسهيل استثماراتها لتجاوز انعكاسات هذه الأزمات الاقتصادية، والتخفيف من حدة آثارها على نتائجها، وعلى إمكانياتها المالية لمواجهة التزاماتها، والوفاء بها عند وقوعها؛ وعليه فكل هذه العوامل من شأنها التأثير على ملاءة الشركات، وتتطلب اتباع سياسات مالية، واستثمارية متوازنة تهذف من خلالها لتدعيم احتياطياتها؛ بحيث يكون التأثير خفيف، ولا يؤثر على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها؛

2. ضرورة استفادة شركات إعادة التكافل من الخبرة التقنية لإعادة التأمين؛ نتيجة حداثة نشاط إعادة التكافل، مقارنة بنشاط إعادة التأمين؛

3. ضرورة تفعيل الوعي التأميني بالجزائر، وتحديد مجالات الضرورة الإلزامية؛

4. فتح نوافذ للعمل بإعادة التكافل بالجزائر؛ بما يضمن توسعة مجال المعاملات المالية الإسلامية؛
5. ضرورة تطوير تقنيات تسعير المخاطر الصناعية بما يحقق أهداف الأطراف المتعاقدة؛
6. ضرورة تنويع محافظ توظيف السيولة بشركات إعادة التكافل؛ بما يضمن التعويضات اللازمة، ويحقق فوائض للشركة؛
7. ضرورة تكوين الموارد البشرية العاملة بشركات إعادة التأمين الجزائرية في مجال الأكتوارية، وتقنيات إدارة المخاطر الصناعية.

آفاق الدراسة:

أدت دراسة "أثر الأداء المالي لشركات إعادة التأمين وشركات إعادة التكافل في تغطية المخاطر الصناعية"؛ من خلال مقارنة بين الشركة المركزية لإعادة التأمين بالجزائر (CCR) ذات الخبرة الواسعة في المجال، وبين شركة رأس المال الآسيوي لإعادة التكافل بماليزيا (ACR)؛ إلى فتح المجال لطرح مجموعة من التساؤلات المتعلقة بنشاط إعادة التأمين، وإعادة التكافل، كما ترتبط هذه التساؤلات بالمواضيع التالية:

1. دور مجتمعات إعادة التكافل في دعم نشاط إعادة التكافل؛
2. آليات استثمار أقساط شركات إعادة لتغطية مخاطر الكوارث الطبيعية؛
3. تأثير عجز صندوق إعادة التكافل على شركات التكافل المتنازلة؛
4. متطلبات تنمية صناعة إعادة التكافل؛
5. تأثير تحول شركات إعادة التأمين إلى شركات إعادة التكافل على السوق التأميني العالمي.